

يتحدد في اعتماد الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة واستثمارها من طرف مختلف الإدارات العمومية من أجل تعميم ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بينها وتيسير ولوج المواطن والمقاول إليها. ويشتمل على المشاريع التالية:

- وضع مخطط توجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية بهدف توفير بنية تحتية رقمية متقدمة وموارد بشرية مؤهلة ضمن إطار منسجم للحكامة يمكن من دعم الخدمات الرقمية المشتركة بين مختلف الإدارات.
- اعتماد المنصة الحكومية للتكامل (Gateway) وإتاحة الولوج المشترك لبيانات الإدارات العمومية من أجل تيسير استفادة المرتفقين من مجموعة من الخدمات التي تسهر على تقديمها.
- تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم من أجل تعزيز قنوات التفاعل بين المرتفقين والإدارة والتمكن من معالجة مختلف الشكايات المطروحة.
- إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH-AP انسجاماً مع مبادئ التعااضد وترشيد النفقات بين مختلف المرافق الإدارية، وذلك من أجل المساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسات المرتبطة بالموارد البشرية.
- رصد جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي من خلال حصرها وتقييم مستواها وتحفيز الإدارات العمومية على تعزيز أدائها الرقمي من أجل تقديم خدمة أفضل تستجيب لحاجيات وانتظارات المرتفقين.

<p>يتمثل المشروع في وضع مخطط توجيهي خاص بالتحويل الرقمي للإدارة العمومية عبر اعتماد الأدوات التكنولوجية الحديثة من أجل توفير خدمات عالية المستوى ومتعددة القنوات تستجيب لتطلعات المرتفقين.</p> <p>ويطمح المخطط التوجيهي إلى خلق إدارة مترابطة ذات كفاءة عالية تتوفر على بنيات تحتية رقمية متقدمة وموارد بشرية مؤهلة تسهم بشكل فعال في دعم الإصلاحات الإدارية وتطوير الخدمات العمومية.</p> <p>ويرتبط المشروع بالتخطيط الاستراتيجي في مجال اصلاح الاداري والذي يستهدف تعزيز رقمنة الخدمات الرقمية وتبادل المعطيات والمعلومات بين الإدارات وترسيخ الحكامة العمومية.</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ توحيد رؤية القطاعات العمومية في مجال رقمنة الخدمات من أجل تنسيق جهود مختلف الفاعلين الإداريين؛</li> <li>▪ تسهيل تبادل المعطيات والبيانات الإدارية وتطوير ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بين الإدارات؛</li> <li>▪ تمكين الإدارة العمومية من توفير خدمات عالية المستوى تستجيب لحاجيات وتطلعات المرتفقين.</li> </ul>	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ دراسة وتقييم الوضع الرقمي الحالي للإدارة العمومية قصد تحديد الأهداف والمبادئ العامة للمخطط التوجيهي للتحويل الرقمي؛</li> <li>▪ القيام بالمقارنات المرجعية من أجل استثمار التجارب الرائدة في مجال التحويل الرقمي وتحديد أفضل الممارسات الخاصة بالأبعاد الثلاثة: الخدمات الرقمية، الجاهزية الإلكترونية للإدارات، بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛</li> <li>▪ صياغة الرؤية والأهداف الاستراتيجية لمخطط التحويل الرقمي؛</li> <li>▪ تحديد المشاريع والمبادرات المهيكلية.</li> </ul>	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإدارات العمومية؛</li> <li>▪ وكالة التنمية الرقمية.</li> </ul>	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاتحاد الأوروبي " UE "</li> </ul>	الشركاء الدوليون
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2018</li> </ul>	أفق الإنجاز

<p>يتحدد المشروع في اعتماد منصة حكومية تتيح الولوج المشترك لبيانات سجل البطاقة الوطنية للتعريف والسجلين العدلي والتجاري التي يحتاجها المرتفق في إتمام طلبه للحصول على مجموعة من الخدمات الإدارية.</p> <p>وسيمكن اعتماد المنصة الحكومية للتكامل من تفعيل تبادل البيانات بين الإدارات قصد تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة من المرتفقين من أجل استفادتهم من الخدمات التي يرغبون فيها.</p> <p>ويسمح المشروع الرقمي للإدارات العمومية المعنية بالاستغلال المشترك للبيانات الواردة في السجلين العدلي والتجاري وسجل البطاقة الوطنية للتعريف من أجل توفير الجهد والوقت والتكلفة وتحسين الخدمات الإدارية المقدمة.</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إتاحة الولوج المشترك لمجموعة من الإدارات العمومية إلى البيانات المشتركة المتعلقة ببعض الخدمات الإدارية؛</li> <li>▪ تيسير تقديم الخدمات العمومية إلى المرتفقين باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتيح تقاسم المعلومات؛</li> <li>▪ تمكين المرتفقين من الولوج إلى الخدمات العمومية في أحسن الظروف من خلال التخفيف من عبء تنقلاتهم بين الإدارات العمومية.</li> </ul>	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إنجاز مشروع نموذجي لإتاحة الولوج المشترك لسجل معلومات البطاقة الوطنية للتعريف لفائدة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)؛</li> <li>▪ إعداد المعايير القانونية لاعتماد وتعميم مبدأ الولوج المشترك لسجلات المعلومات الإدارية من طرف الإدارات، وإدراجها بمشروع قانون ميثاق المرافق العمومية؛</li> <li>▪ وضع وتبعية تنفيذ خارطة طريق لتعميم اعتماد الولوج المشترك لسجلات المعلومات الإدارية عبر المنصة الحكومية للتكامل على الإدارات المعنية.</li> </ul>	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وكالة التنمية الرقمية؛</li> <li>▪ وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن الوطني)؛</li> <li>▪ إدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن نظم المعلومات)؛</li> <li>▪ الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.</li> </ul>	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE "</li> <li>▪ التعاون الثنائي (إسبانيا-فرنسا-البرتغال)</li> </ul>	الشركاء الدوليون
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2020</li> </ul>	أفق الإنجاز

<p>يتعلق المشروع طبقاً للفصل 156 من الدستور، بتطوير منظومة تلقي ومعالجة وتبعية ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم من خلال إحداث نظام وطني إلكتروني يمكن المرتفقين من التواصل مع مختلف الإدارات العمومية.</p> <p>ويركز المشروع على إشراك المواطنين والمواطنات في تحسين جودة الخدمات الإدارية من خلال تعزيز قنوات التفاعل الإيجابي للمرتفقين مع الإدارة العمومية والاستجابة لمتطلباتهم وانتظاراتهم.</p> <p>ويهم تطوير هذه المنظومة، خاصة ما يتعلق بالشكايات، اتخاذ التدابير الكفيلة بالرفع من مستوى ارتياح المواطنين للخدمات العمومية المقدمة واعتماد أحسن السبل في تحليل واستثمار نتائجها من أجل تحسين الأداء الإداري.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تمكين المرتفقين من الإدلاء باقتراحاتهم وملاحظاتهم وتقديم وتبعية معالجة شكاياتهم من طرف مختلف الإدارات العمومية المعنية؛</li> <li>▪ مراقبة وتقييم الخدمات الإدارية التي تسهر على تقديمها الإدارات والمؤسسات العمومية من خلال معرفة مستوى ارتياح المرتفقين؛</li> <li>▪ ترسيخ المقاربة التشاركية لتعزيز الحكامة العمومية عبر إشراك المواطن في تحسين جودة الخدمات الإدارية.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تعميم تطبيق معالجة الشكايات على الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية؛</li> <li>▪ تأهيل مركز الاتصال والتوجيه الإداري لتلقي وتبعية الشكايات من خلال تمكين نظام البوابة من الولوج لتسجيلات مكالمات الشكايات؛</li> <li>▪ إصدار دليل حول كيفية إعداد التقرير السنوي القطاعي حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات؛</li> <li>▪ إعداد التقرير التركيبي السنوي حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛</li> <li>▪ الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية.</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ منتصف 2019</li> </ul>	<p>أفق الانجاز</p>

<p>يهم المشروع إعداد نظام معلوماتي مشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية انسجاما مع مبادئ التعاضد وترشيد النفقات من خلال ضمان استفادة 16 قطاعا عموميا من هذا النظام المشترك في انتظار تعميمه على كافة الإدارات.</p> <p>ويمكن النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية من التدبير الجيد والفعال للرأسمال البشري عبر استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط الاستراتيجي المرتبط بالموظفين العموميين.</p> <p>ويسهم النظام المعلوماتي المشترك في دعم القيادة الإدارية في اتخاذ القرارات في مجال تدبير الموارد البشرية وتمكين الإدارات العمومية من اعتماد نفس المقاربة المتجانسة.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ضمان تدبير أفضل وأكثر فعالية للموارد البشرية في الإدارة العمومية من خلال الاستغلال المشترك للمعطيات والبيانات؛</li> <li>▪ تحديث أساليب تدبير الموارد البشرية من خلال اعتماد آليات ناجعة لتنمية الكفاءات وتقوية الأداء الإداري؛</li> <li>▪ بلورة مؤشرات خاصة بالمعطيات المتعلقة بالموارد البشرية وتتبع تطورها من أجل دعم اتخاذ القرار في هذا المجال.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية المتضمن للخصائص الوظيفية ذات الأولوية (12 مجالا وظيفيا) وتعميمه على أربع إدارات عمومية؛</li> <li>▪ تعميم النظام المعلوماتي المشترك المتضمن للخصائص الوظيفية ذات الأولوية على 12 إدارة عمومية؛</li> <li>▪ استكمال النظام المعلوماتي المشترك بتضمين الخصائص الوظيفية التكميلية (3 مجالات وظيفية) وتعميمه على 4 إدارات عمومية؛</li> <li>▪ تعميم النظام المعلوماتي المشترك على 12 إدارة عمومية؛</li> <li>▪ إصدار الإطار القانوني أو التنظيمي لضمان تغطية النظام المعلوماتي المشترك لكافة الإدارات العمومية.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإدارات العمومية.</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2021</li> </ul>	<p>أفق الانجاز</p>

<p>يتحدد المشروع في الوقوف عند مدى جاهزية الخدمات الإدارية للتحويل الرقمي من خلال القيام، في مرحلة أولى، بتصنيف الخدمات الإدارية واعتماد آليات لقياس مستوى جاهزيتها الإلكترونية. ويعتمد المشروع، في مرحلة ثانية، على جرد الخدمات الإجرائية الرقمية وقياس مستوى جاهزيتها على صعيد مختلف القطاعات الوزارية وأهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تقوم بتقديم الخدمات الإدارية للمرتفقين.</p> <p>وسيمكن المشروع من رصد العناصر والجوانب التي يتعين على الإدارة العمومية أن توفرها في الخدمات الإدارية واقتراح التدابير والحلول المناسبة من أجل تحسينها قصد الرفع من مستوى جاهزية الخدمات الرقمية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ توحيد الرؤية والمقاربة على مستوى القطاعات العمومية في ما يتعلق برقمنة الخدمات الإدارية.</li> <li>▪ تطوير ودعم الخدمات الإدارية الرقمية التي تمكن الإدارة العمومية من تلبية حاجيات المرتفقين.</li> <li>▪ ضمان جودة الخدمات الإدارية واستيفائها لشروط الشفافية والنزاهة من خلال إخضاعها للتحويل الرقمي.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إعداد الدليل المرجعي لتعريف وتصنيف الخدمات وقياس جاهزيتها الرقمية؛</li> <li>▪ جرد الخدمات الإجرائية الرقمية وقياس جاهزيتها مع تحديد مسار المرتفق للحصول على هذه الخدمات؛</li> <li>▪ عرض تقرير الجاهزية الرقمية على الإدارات المعنية من أجل الرفع من جاهزية الخدمات الرقمية التي تقدمها.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإدارات العمومية المعنية.</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2018</li> </ul>	<p>أفق الانجاز</p>